

التقديرات الأولية للنتاج المحلي الإجمالي للنصف الأول من سنة ٢٠١٨

تشرين الاول ٢٠١٨

مديرية الحسابات القومية

المقدمة

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال السنة، ويتعبّر آخر هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين خلال السنة. يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً من مؤشرات الحسابات القومية لأنه يعبر عن كفاءة الأداء الإقتصادي للبلد للفترة الماضية، حيث أن تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وتطور الدخل سيؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.

كما أن تحديد نسبة النمو المطلوبة للناتج للفترة القادمة يعكس معدل النمو المطلوب تحقيقه للإقتصاد الوطني. ويستخدم هذا المؤشر مع مؤشرات الحسابات القومية الأخرى في رصد السلوك الإقتصادي والتحليل الإقتصادي ورسم السياسات وأخذ القرارات وإجراء المقارنات الدولية. يمكن من خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي التعرف على هيكلية مساهمة الأنشطة الإقتصادية في تحقيق الناتج كما يمكن التعرف على مساهمة كل من تعويضات المشتغلين وفائض العمليات في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن لمساهمتها مدلولات إقتصادية في التحليل الإقتصادي.

تستخدم مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشرات أخرى كإجمالي تكوين رأس المال الثابت لإستخراج معامل رأس المال للناتج وكذلك معامل إنتاجية العمل والمرونة القطاعية والترابطات الأمامية والخلفية ... الخ. ويقيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية وهو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من السلعة أو خدمة منتجة بوصفها منتجاتاً مخصوماً منه أية ضرائب مدفوعة ومضافاً إليه أية إعانات تلقاها المنتج ولا يشمل هذا السعر أية تكاليف نقل .

مصادر البيانات

لقد تم استخدام كافة البيانات المتاحة عن الفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ وكما يأتي:-

١. تم الاعتماد على بيانات وزارة النفط حول كميات وأسعار النفط الخام للنصف الأول من سنة ٢٠١٨ .
٢. البيانات الشهرية عن المسوق من المنتجات الزراعية المحلية خلال أشهر للنصف الأول من سنة ٢٠١٨ .
٣. تقارير الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة للنصف الأول من سنة ٢٠١٨ .
٤. الكميات المنتجة من الكهرباء خلال النصف الأول من سنة ٢٠١٨ .
٥. تخصيصات المصروفات الأستثمارية لسنة ٢٠١٨ وأسعار مواد البناء خلال النصف الأول لسنة ٢٠١٨ .
٦. نفقات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ .
٧. نتائج المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ .
٨. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للنصف الأول ٢٠١٨ .

المنهجية

بالإعتماد على المصادر أعلاه تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة كالاتي:

١. تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة التالية باستخدام طريقة الإنتاج :-النفط الخام، الأنواع الأخرى من التعدين، الصناعات التحويلية، الكهرباء، البناء والتشييد، التجارة .
٢. تم اعتماد طريقة الدخل في احتساب ناتج نشاط الحكومة العامة، حيث إن الناتج يساوي مجموع دخول عوائد عوامل الإنتاج (تعويضات المشتغلين + فائض العمليات + الأندثار).
٣. من خلال بيانات التقرير السنوي للتوقعات الأولية لمحصولي الحنطة والشعير لسنة ٢٠١٨ والأرقام القياسية لأسعار المستهلك تم تقدير ناتج النشاط الزراعي.
٤. تم تقدير أنشطة ملكية دور السكن والخدمات الشخصية بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ والرقم القياسي لأسعار المستهلك والسكان .
٥. تم اعتماد الأهمية النسبية لنشاط البنوك والتأمين والنقل والاتصالات والخزن في التقديرات الفعلية للناتج لسنة ٢٠١٥ لاحتساب ناتج الفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ .

تحليل النتائج

١. يعرض الجدول (١) بيانات الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الأساسية الجارية والثابتة للفصل الثاني من سنة ٢٠١٧ والنصف الأول من سنة ٢٠١٨ مع النفط وبدونه قبل طرح رسم الخدمة المحتسب ، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفصل الثاني من سنة ٢٠١٨ (٦٧٠.١٦١٨٤.٢) مليون دينار بالأسعار الأساسية الجارية ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٥١٧٩٢٤١٨.٢) مليون دينار.
٢. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثاني لسنة ٢٠١٨ عن الفصل الثاني لسنة ٢٠١٧ بمقدار (٢٥.١%) بالأسعار الأساسية الجارية وانخفض بمقدار (١.٤%) بالأسعار الثابتة بسنة أساس ٢٠٠٧.
٣. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثاني ٢٠١٨ عن الفصل الأول ٢٠١٨ بمقدار (١٣.٥%) بالأسعار الأساسية الجارية و (٤.٧%) بالأسعار الثابتة .
٤. ارتفع ناتج نشاط النفط الخام بالأسعار الأساسية الجارية بمقدار (١٥.٨%) في الفصل الثاني من سنة ٢٠١٨ عن الفصل الأول من نفس السنة ، أما بالأسعار الثابتة فقد ارتفع ناتج نشاط النفط الخام بمقدار (١.١%) في الفصل الثاني ٢٠١٨ عن الفصل الأول من نفس السنة بسبب ارتفاع كمية النفط الخام المنتج (جدول رقم ٣).
٥. أما باقي الأنشطة غير النفطية فقد كان معدل نموها الفصلي (١١.٧%) بالأسعار الجارية و (١٠.٨%) بالأسعار الثابتة ، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة الزراعة والتشييد ارتفعت خلال هذه الفترة لتأثر نشاط الزراعة بالموسمية وكون المشاريع الاستثمارية التي يقوم بتفيذها نشاط التشييد في الفصل الثاني أكبر منه في الفصل الأول.
٦. يعرض الجدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب مجاميع الأنشطة (السلعية ، التوزيعية ، الخدمية) للنصف الأول من سنة ٢٠١٨ ، حيث شكلت الأنشطة السلعية (٥٧.٧٩%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وأحتل نشاط النفط الخام الصدارة من مجموع الأنشطة السلعية إذ ساهم بنسبة (٧٧.٢٥%) من مجموع هذه الأنشطة أما نشاط البناء والتشييد فقد ساهم بنسبة (٧.٦٥%) من مجموع الأنشطة السلعية وساهم نشاط الكهرباء والماء بنسبة (٥.٥٣%) من مجموع الأنشطة السلعية ، ساهمت الأنشطة التوزيعية والمتمثلة بأنشطة التجارة والنقل والبنوك بنسبة (١٩.٧٨%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وساهمت الأنشطة الخدمية المتمثلة بأنشطة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط ملكية دور السكن بنسبة (٢٢.٤٣%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .
٧. يشير جدول (٣) إلى كمية النفط الخام المنتج والمعدل الفصلي لسعر البرميل ومعدل الزيادة الفصلية والمعدل اليومي للتصدير للفصلين الأول والثاني من سنة ٢٠١٨ ، حيث إن كمية النفط الخام المنتج قد ارتفعت في الفصل الثاني من سنة ٢٠١٨ عن الفصل الأول لنفس السنة بنسبة (١.١%) ، وارتفع سعر البرميل لنفس الفترة بنسبة (١٣.٩%).
٨. يعرض جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية والأهميات النسبية للفصلين الأول والثاني والنصف الأول من سنة ٢٠١٨ ، حيث ساهم نشاط النفط الخام بنسبة (٤٥.٠٧%) من إجمالي الناتج المحلي للفصل الثاني ٢٠١٨. أما نشاط الحكومة العامة فقد أحتل المرتبة الثانية حيث ساهم بنسبة (١٣.٤٩%) وجاء نشاط النقل والاتصالات والخزن بالمرتبة الثالثة بنسبة مساهمه (١٠.٣٠%).
٩. أما الجدول (٥) فإنه يعرض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية والأهميات النسبية للفصلين الأول والثاني والنصف الأول من سنة ٢٠١٨ ، حيث يلاحظ أن نسبة مساهمة نشاط النفط الخام كانت (٦٠.٨٦%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الفصل الثاني مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يزال يعتمد على نشاط النفط الخام ، كما يلاحظ أن نسبة مساهمة نشاط النقل والاتصالات والخزن بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة بلغ (٨.٨٦%) وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية ، وجاءت مساهمة نشاط التجارة (٧.٣٠%) حيث احتلت المرتبة الثالثة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة .